TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/39(2)/SC.2/L.1/Add.2
24 March 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة التاسعة والثلاثون
الجزء الثاني
جنيف ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣
اللجنة الثانية للدورة

مشروع تقرير اللجنة الثانية للدورة

المقرر: السيد ر . كونراث (الولايات المتحدة الامريكية)

إضافة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
الثاني - إسهام الاونكتاد في تنفيذ برنامج الامم المتحدة لتنمية افريقيا في التسعينات: (أ) استعراض أنشطة الاونكتاد للتعاون التقني في افريقيا ؛ (ب) قضايا التكامل الاقليمي (البند ٦ من جدول الاعمال)	٦٥ - ١٠٦	٣

الفصل الثاني

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: (أ) استعراض أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في أفريقيا ؛ (ب) قضايا التكامل الإقليمي

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٦٥ - كانت الوثيقتان التاليتان معروضتين على اللجنة الثانية للدورة لنظرها في هذا البند:

"قضايا التكامل الإقليمي في أفريقيا: تقرير من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/39(2)/11) ؛

"استعراض أنشطة الأونكتاد في ميدان التعاون التقني في أفريقيا: تقرير من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/39(2)/12) .

٦٦ - قال مدير وحدة فرقة العمل لأفريقيا إن إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات يتمثل في إجراءات على ثلاثة مستويات . أولا قام الأونكتاد الثامن ، استجابة لطلب الجمعية العامة من الحكومات ومن منظومة الأمم المتحدة دعم تنفيذ برنامج العمل الجديد ، بطلب بحث الموضوع في إحدى الدورتين السنويتين لمجلس التجارة والتنمية ، وقرر المجلس منذ ذلك الحين استخدام دوراته الربيعية لهذا الغرض .

٦٧ - ثانيا ، كان المجلس قد اعتمد ، في الجزء الأول من دورته التاسعة والثلاثين ، مقررا يبرز عددا من الأنشطة التي سيقوم بها الأونكتاد . وسيتمثل النشاط الأساسي في دراسات وتحاليل وتقارير خاصة بأفريقيا على وجه التحديد وتتناول مسائل مختلفة لينظر فيها المجلس . وقد تم إعداد التقريرين المعروضين على المجلس عملا بذلك المقرر . وبالإضافة إلى ذلك ينتظر من آلية الأونكتاد الحكومية الدولية المنشأة حديثا أن تأخذ بعين الاعتبار كما ينبغي المشاكل الخاصة التي تواجهها أفريقيا في المجالات المندرجة ضمن نطاق ولايتها .

٦٨ - ثالثا ، ستظل أمانة الأونكتاد تسهم في الأنشطة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بتنفيذ البرنامج الجديد . وهي تقيم علاقات عمل وثيقة مع أمانتي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية . وهي أيضا عضو في فرقة الأمم المتحدة العاملة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ البرنامج الجديد ، التي تتمثل وظيفة من وظائفها الرئيسية في تقديم إسهامات وتقييمات تحليلية موضوعية للتقارير الدورية التي يعدها الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة ورصد وتقييم تنفيذ

البرنامج الجديد . ويرجح أيضا أن يطلب إلى أمانة الأونكتاد من حين لآخر تقديم مجملات موضوعية لفريق أمين عام الأمم المتحدة المؤلف من شخصيات رفيعة المستوى والمعني بتنمية أفريقيا ، وكذلك المشاركة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، والتحالف العالمي من أجل أفريقيا ، والمساهمة في عملها الموضوعي حسبما يقتضي الأمر .

٦٩ - وأضاف قائلا إن الوثيقة TD/B/39(2)/11 تصف بعض أسباب بطء تقدم مبادرات التعاون الإقليمي في أفريقيا ، وهي تستفيد من خبرات المجتمع الأوروبي لتوضيح بعض المشاكل المصادفة في إقامة مجتمع اقتصادي يمكن أن يكون له تأثير في العملية الأفريقية . وقد أبرزت في الوثيقة أيضا بعض التطورات البازغة التي يمكن أن تؤثر على العملية الأفريقية ، وخاصة التوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية ، والبزوغ المرتقب في المستقبل لجنوب افريقيا لا عنصرية ، وتزايد اهتمام شركاء أفريقيا في التنمية بالتعاون والتكامل الإقليميين بوصف ذلك عنصرا مكملا هاما لجهود التنمية الشاملة . وقال إن تحقيق اقتصاد إقليمي وسوق مشتركة متكاملين كليا سوف يتطلب الدعم والتصميم الثابتين من البلدان الأفريقية نفسها . غير أنه بإمكان كل من المجتمع الدولي وأجهزته أيضا الاسهام في ذلك عن طريق توفير المساعدة والمشورة .

٧٠ - وقال إن الوثيقة TD/B/39(2)/12 تصف البعض من أنشطة الأونكتاد الرئيسية في ميدان التعاون التقني ، وتشير إلى بعض المجالات التي تتطلب مزيدا من الإهتمام والى مبادرات جديدة في أفريقيا ، وبشكل خاص برامج التكيف الهيكلي ، ومسائل التكامل الإقليمي ، وتنمية الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات ، وتنويع الإنتاج والتجارة ، والاستثمار الأجنبي ، ودعم القطاع الخاص وبرامج التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية ذات الصلة . ويمكن أن تكون مثل هذه المساعدة أكثر نفعا وفائدة إذا قدمت على أساس مشترك بين الوكالات ، وإذا أكثرت من استخدام الخبراء الاستشاريين الأفارقة ، وإذا تم دعمها بما يكفي من موارد المساعدة التقنية .

٧١ - وقال المتحدث باسم المجموعة الأفريقية (نيجيريا) إنه في حين كانت الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد حتى الآن فيما يتصل بالبرنامج الجديد متنوعة ومشجعة إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الانتقائية ، التي يمكن أن تتحقق على أساس المجالات المحددة في الوثيقة TD/B/39(2)/12 بوصفها مجالات تتطلب مزيدا من التركيز والاهتمام . وقال إن هناك حاجة أيضا إلى توخي العناية في توجيه هدف المساعدة التقنية نحو الاحتياجات الإنمائية التي تنفرد بها البلدان الأفريقية ، وخاصة عن طريق زيادة المشاركة الأفريقية في تحديد احتياجاتها في مجال المساعدة التقنية ، إما بمفردها أو عن طريق تقدير احتياجات المساعدة التقنية مع أمانة الأونكتاد .

٧٣ - وبالنظر إلى العمل المفيد جدا الذي تم في مشروع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الافريقي فيما يتصل بجولة أوروغواي ، تحيط البلدان الافريقية علما بقلق بالملاحظة الواردة في الوثيقة TD/B/39(2)/12 والتي مفادها أن أنشطة هذا المشروع آخذة في الهبوط . ومن البديهي أن مشروع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الافريقي سيظل يلعب دورا هاما ، وبشكل خاص في أعمال المتابعة في فترة ما بعد جولة أوروغواي .

٧٣ - وفي مجال السلع الأساسية قال إن البلدان الافريقية ترحب ، بشكل خاص ، بالدعم القوي لتنويع الإنتاج والتجارة ، وكذلك بالاقتراح الهام للتعاون التقني في قطاع التعدين في المنطقة دون الاقليمية لشمال افريقيا في إطار البرنامج الخامس لافريقيا المشترك بين الأقطار والتابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٣-١٩٩٦) . ومن شأن تحقيق نتيجة إيجابية في هذا المجال أن يسهم في القيام بعملية مماثلة في مناطق دون إقليمية أخرى .

٧٤ - وفي مجال تنفيذ برامج التكيف الهيكلي قال إن مختلف الانتكاسات المسجلة والناتجة عن التوترات الاجتماعية والسياسية قد سلطت الأضواء على الحاجة إلى قيام الأونكتاد بتكثيف البحث وتقديم الدعم في مجال التعاون التقني في هذا الميدان بغية نصح الحكومات بأكثر الخيارات عملية وواقعية في مجال السياسة العامة وأكثر سبل تنفيذها عملية وواقعية .

٧٥ - وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية قال إن من شأن تقديم الأونكتاد لمساعدة تقنية إضافية للبلدان الافريقية أن يسهل مهمة تصميم وتنفيذ سياسات فعالة . وبهذا الخصوص يعد التوسع في الاستعانة بالخبراء أو الخبراء الاستشاريين من أفريقيا شرطا أساسيا . وتحث البلدان الافريقية أمانة الأونكتاد على النظر في هذا الاقتراح بجدية .

٧٦ - وفيما يتصل بالتعاون التقني ، قال إن أوجه القصور التي أعاقت التعاون أثرت أيضا على البرامج والأهداف المحددة للجماعة الاقتصادية الافريقية التي سيؤدي تحقيقها الى تعزيز التكامل الاقليمي في افريقيا بدرجة كبيرة . والتوجهات الخاصة بهذا الموضوع والواردة في الوثيقة TD/B/39(2)/11 توفر مبادىء توجيهية مفيدة لمعالجة أوجه القصور هذه .

٧٧ - وفيما يتصل بالمساعدة الدولية أحاط علما مع التقدير باهتمام شركاء افريقيا في التنمية المتزايد بجهود التكامل الاقليمي في افريقيا ، وأعرب عن الأمل في أن يتحول هذا الاهتمام الى دعم عملي قوي . وبهذا الخصوص أيضا أبدى اهتمامه بالتحضيرات

لمؤتمر طوكيو المقترح عن التنمية الافريقية ، وعن تقديره لرعاية حكومة اليابان لهذا المؤتمر . وقال إنه يجب اشراك أمانة الأونكتاد على أكمل وجه في المؤتمر المذكور ويجب على الأمانة أن تقدم تقريرا عن ذلك الى دورة المجلس المقبلة .

٧٨ - وأخيرا أعرب عن قلقه للمستوى غير الكافي من التزويد بالموظفين في وحدة فرقة العمل لافريقيا داخل أمانة الأونكتاد ، التي هي مسؤولة عن تنسيق ورصد ومتابعة اسهام الأونكتاد في تنفيذ البرنامج الجديد لافريقيا . وقال إنه يجب تحسين مستوى تزويد هذه الوحدة بالموظفين ، كما يجب تنسيق أنشطتها مع المجالات الاخرى التي تعالج المسائل التي تهم البلدان الافريقية بشكل خاص .

٧٩ - وقال ممثل مصر إن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية ما زالت تتدهور في البلدان الافريقية ، وبشكل خاص في أقل البلدان نموا ، على الرغم من تنفيذ برامج الانتعاش الاقتصادي . وقال إن الانتكاسات تشمل تفاقم حالات العجز في ميزان المدفوعات والنقص في التمويل ، وهبوط أسعار الصادرات من السلع الاساسية ، وهبوط الانتاجية ، وارتفاع النمو السكاني ، وهي جميعا عوامل أدت الى معدلات سلبية للنمو بالنسبة للفرد الواحد .

٨٠ - وعلى ضوء هذه الخلفية من الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية المتردية كان برنامج الامم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات يعطي بعض الأمل في تعزيز الدعم الدولي للتكيف الهيكلي والاصلاحات الاقتصادية الرامية الى تعزيز التكامل والتنوع والنمو الاقتصادي في افريقيا . ولئن كانت البلدان الافريقية مسؤولة في المقام الأول عن عملياتها الانمائية فإنه بإمكان المجتمع الدولي ، من خلال تنفيذ البرنامج الجديد ، أن يقدم اسهاما هاما .

٨١ - وكانت البلدان الافريقية قد أعلنت وكررت تأكيد دعمها للتعاون الاقليمي في مختلف الاعلانات مثل اعلان كنشاسا لعام ١٩٧٦ واعلان منروفيا لعام ١٩٧٩ ، وخطة عمل لاغوس لعام ١٩٨٠ . وبالاضافة الى ذلك أعيد تأكيد دعم البلدان الافريقية للتعاون الاقليمي بالتوقيع على المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية بأبوجا (نيجيريا) . وتنص هذه المعاهدة على خلق اتحاد اقليمي على ست مراحل ، تبدأ بتعزيز التجمعات دون الاقليمية وتصل الى تكوين اتحاد جمركي اقليمي وسوق مشتركة اقليمية .

٨٢ - وقال إن البلدان الافريقية قد اكتسبت خبرة كبيرة في النهوض بالتنمية الاقتصادية ، وما انفكت تجد في العمل على تحقيق ذلك الغرض ، بما في ذلك عن طريق التعاون المتبادل . وعلى سبيل المثال اتاح الصندوق المصري لافريقيا توفير خبراء

مصريين لتقديم المساعدة للبلدان الافريقية الاخرى في جميع قطاعات التنمية . غير أن البلدان الافريقية ، على الرغم من جهودها الانمائية ، ما زالت في حاجة الى دعم من المجتمع الدولي ؛ ومن هنا تأتي أهمية البرنامج الجديد ، وأنشطة الأونكتاد للتعاون التقني ، والحاجة الى مواصلة البحث عن طرق وأساليب تدبير الموارد بتحويلها من الانفاق العسكري الى استخدامات منتجة .

٨٣ - وقال ممثل كينيا إن مسألة تنمية افريقيا في التسعينات لا بد أن تتطرق لها البلدان الافريقية من داخل القارة الافريقية ولا بد أن يتطرق لها المجتمع الدولي من خارج القارة . وقال إنه لا بد من أخذ عدد من العوامل الهامة بعين الاعتبار بهذا الخصوص .

٨٤ - ولا بد من التطرق على نحو ملائم وكاف لمختلف مستويات التنمية في البلدان الافريقية قبل أن يتسنى تحقيق هدف اقامة سوق اقليمية مشتركة . وبهذا الخصوص فإن التوجهات المقترحة في الوثيقة TD/B/39(2)/11 مفيدة جدا وتستحق دعم مجلس التجارة والتنمية .

٨٥ - وأضاف قائلا إن المساعدة التقنية أساسية لدعم تطوير آليات للتكامل الاقليمي على الأصعدة الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية والعالمية . والاقتراحات المتمشية مع ذلك والواردة في الوثيقة TD/B/39(2)/12 تستحق الدعم . واحتياجات افريقيا احتياجات خاصة ، نظرا لأن القارة تضم أكبر عدد من أقل البلدان نموا ، ومشاكلها الانمائية تحتاج الى قدر كبير من المساعدة ، وما انفكت البلدان الافريقية تحمل أعباء ثقيلة فيما يتصل بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي .

٨٦ - وقال إن قدرا كبيرا من الاهمية يعلق أيضا على الجهود المبذولة لتعزيز تنمية الموارد البشرية وبالتالي القدرات الوطنية للبلدان الافريقية على معالجة المشاكل الانمائية . وتتمثل طريقة من الطرق التي يمكن بها تشجيع تحقيق هذا الهدف في استخدام الخبراء والخبراء الاستشاريين الافارقة في أنشطة التعاون التقني .

٨٧ - وقال إن هناك حاجة الى اقامة علاقات أوثق وأكثر تعاونا فيما بين الأونكتاد والتحالف العالمي من أجل افريقيا . وقد قام هذا الاخير بمبادرات عديدة لصالح افريقيا لا بد من الاعتراف بها وتقديم التقارير عنها .

٨٨ - أما فيما يتعلق بالدعم الدولي فإن مبادرة حكومة اليابان التي وافقت على استضافة مؤتمر عن التنمية الافريقية في طوكيو في خريف عام ١٩٩٣ تستحق الثناء .

ويجب أن يشارك الأونكتاد على نحو وثيق في التحضير للمؤتمر وفي نتائجه . وفيما يتصل بالمساعدة بصفة عامة هناك حاجة الى توفير ما يكفي من الموارد المالية ، كما يجب توفير هذه الموارد على أساس يمكن التنبؤ به ومضمون .

٨٩ - وفي الختام دعا الى تعزيز الوحدة القائمة في الأونكتاد للاشراف على اسهام الأونكتاد في البرنامج الجديد لافريقيا .

٩٠ - وأشار ممثل اثيوبيا الى أن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا قد خلصا الى أن الظروف التي أدت الى اعتماد برنامج العمل المذكور لا تزال سائدة في التسعينات . وقال إن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية عموما في افريقيا قد تدهورت في الوقت الذي ارتفع فيه مجموع عدد أقل البلدان نموا ، وازداد عبء الديون ، وركدت تدفقات الموارد الخارجية .

٩١ - وقال إن تسليم المجتمع الدولي بالمشاكل الحادة المستمرة في افريقيا هو الذي أدى إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات في قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ . وقد طلب هذا القرار إلى الحكومات وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج الجديد . والبرنامج الجديد نفسه ، فضلاً عن الفقرة ٦٦ من التزام كرتاخينا المعتمد في الأونكتاد الثامن ، يجب أن يكونا دليل عمل لآلية الأونكتاد الحكومية الدولية بشأن الاسهامات ذات الوجهة العملية في تنفيذ البرنامج الجديد .

٩٢ - وتنفيذ البرنامج الجديد الذي يتوقف نجاحه ، في جملة أمور ، على رد فعل إيجابي من جانب المجتمع الدولي ، يمكن أن يقدم إسهاماً هاماً في التطرق لمشاكل التنمية في افريقيا . ويتمثل شرط هام آخر في بناء اقتصاد إقليمي قوي عن طريق إقامة تعاون وتكامل إقليميين أوثق . غير أن الجهود المبذولة حتى الآن في هذا الاتجاه لم تحقق إلا نتائج ضئيلة . وبالتالي فإن توجهات المستقبل للتعاون الاقليمي المبينة في الوثيقة TD/B/39(2)/11 وثيقة الصلة إلى حد بعيد بالموضوع ويمكن أن تسهم بشكل هائل في جهود التكامل الاقليمي في افريقيا . وذكر من بين المسائل الهامة المحددة تنسيق السياسات ، والبعد الاقليمي للتكيف الهيكلي ، والتعاون فيما بين قطاعات المؤسسات . وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد قال إن ألحّ احتياجات افريقيا تكمن حاليا في مجالات النقل والمواصلات ، وقطاع المؤسسات ، وبرامج الإصلاح ، وتنمية الموارد البشرية .

٩٣ - وقال ممثل الدانمرك ، متحدثاً باسم المجتمع الأوروبي والدول الاعضاء فيه ، إن القارة الافريقية ، وبشكل خاص البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، ما زالت منكوبة بالحروب والنزاعات الأهلية ، ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ، والتصحر ، وإتلاف الغابات ، والجفاف ، والنمو المنعدم أو السلبي . بيد أن لافريقيا قدرة هائلة على النمو يمكن أن تتحقق من خلال مواصلة الاصلاحات بما يؤدي إلى الإدارة الرشيدة ، واحترام حقوق الإنسان ، وتوازن الميزانيات ، وتخفيض الإنفاق العسكري .

٩٤ - وأضاف انه وان بقيت تعبئة الموارد المحلية هي المصدر الاساسي للاستثمار المنتج فإن الحاجة كبيرة ومتزايدة إلى الموارد الخارجية للتنمية . وبهذا الخصوص فإن المجتمع الأوروبي والدول الاعضاء فيه توفر أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع المعونة الثنائية لافريقيا ، فيما يوفر صندوق التنمية الأوروبي أكثر من ٣٧ في المائة من مجموع المعونة المتعددة الأطراف المقدمة لافريقيا . وبالاضافة الى ذلك يوفّر المجتمع ، في إطار اتفاقية لومي ، الفرصة لوصول الجزء الاعظم من صادرات بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ إلى سوق المجتمع الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية . وكان صندوق التنمية الأوروبي قد أنشأ مؤخراً صندوقاً خاصاً لمشاريع التكيف الهيكلي . وبالاضافة إلى ذلك استمر المجتمع ، من خلال نادي باريس ، في الالحاح على معاملة البلدان المثقلة بالديون التي اعتمدت سياسات اقتصادية سليمة معاملة أفضل . وبهذا الخصوص أعرب عن سروره لملاحظة أن ١١ بلدا افريقيا استفادت من الشروط المعززة التي أصبحت الآن متاحة .

٩٥ - وفيما يتعلق بأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني ، قال إن قائمة الأنشطة المذكورة في الوثيقة TD/B/39(2)/12 تثير الدهشة ولكنها تبعث على الارتباك بعض الشيء . وبشكل خاص فإنها تفتقر الى تقييم لفعالية الأنشطة ، وبالتالي يصعب على المجلس أن يعطي توجيهات بالنسبة للتعاون التقني المقبل . ويجب أن تقدم البلدان الافريقية تقييماتها وأولوياتها للتعاون مع الأونكتاد كيما يصبح محرك هذه العملية هو الطلب .

٩٦ - وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمي قال إن تجربة المجتمع الذاتية قد أثبتت أن هناك ترابطاً بين التعاون والتفاهم المتبادل والتقدم . وقال إن التكامل الاقليمي يتيح للبلدان إمكانية الاستفادة من مزايا وفورات الحجم والتخصص والتنويع والتنافس في الأسواق الدولية ، ويعزز أيضاً الآفاق المرتقبة للتنمية في البلدان المعنية ؛ وتقع المسؤولية الأولى عن التكامل الاقليمي على البلدان أنفسها . والاهمية المعطاة للتعاون الاقليمي تنعكس في نهج المجتمع تجاه المساعدة الانمائية ، التي تدعم بموجبها مشاريع تعاون إقليمي عديدة . ولا بد من تخصيص مبلغ مجموعه ١,٢٥ مليار وحدة

نقدية أوروبية لمثل هذه المشاريع في إطار اتفاقية لومي الرابعة ، وبشكل خاص لتنمية الهياكل الأساسية .

٩٧ - ولقد أثبتت التجربة الافريقية في مجال التعاون الاقليمي أن رجال السياسة كانوا في بعض الحالات متسرعين ومركزيين وسياسيين أكثر من اللزوم في نظرتهم إلى الأمور . ويجب أن يقوم التعاون بالاحرى على نهج أكثر تدرجا ، بدءاً بالمجالات التي تكون فيها الفوائد جلية لجميع الاطراف ، بما في ذلك في الأجل المتوسط .

٩٨ - وأضاف قائلاً إن العقبات الرئيسية في طريق التكامل الاقليمي التي أُبرزت في الوثيقة TD/B/39(2)/11 يجب أن تتطرق لها الحكومات الوطنية ، بمساعدة المجتمع الدولي . وهنا ، كما في أي مكان آخر ، من الجوهري أن تتبع المنظمات المتعددة الأطراف نهجا منسقا في مساعدة البلدان النامية . وهذه مهمة بالغة الأهمية لأنه بدون تعاون وتكامل إقليميين معززين تتعرض افريقيا لخطر مزيد التهميش وتضييع عنصر أساسي من عناصر التنمية .

٩٩ - وقال ممثل البرازيل إن هناك نزعة إلى توفير التعاون الدولي استجابة لأحداث مأساوية ولحالات طوارئ ، أما المشاكل ذات الطابع الدائم التي تنطوي على تغيرات هيكلية فإنها مع الأسف لا تحظى بنفس المعاملة العاجلة . وقال إن برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية افريقيا في التسعينات يسعى إلى توجيه نظر المجتمع الدولي إلى مثل هذه المسائل ومن ثم فإنه يستحق الدعم الكامل .

١٠٠ - وقال إن البرازيل قد حظيت دوما بعلاقة وثيقة مع البلدان الافريقية في المجالين السياسي والاقتصادي ، على أساس تشابه الظروف الاقتصادية والثقافية والمناخية . غير أن التأثير المدمر لانتكاس الثمانينات قد كانت له مضاعفات مباشرة على الجهود الرامية إلى زيادة الروابط التجارية والاقتصادية بين البرازيل والبلدان الافريقية ، وكذلك بين البرازيل وسائر البلدان النامية .

١٠١ - ويجب أن يظل الأونكتاد يلعب دوراً نشطاً في تنفيذ برنامج العمل الجديد ويجب أن تخصص الأمانة ، تحقيقاً لذلك الهدف ، ما يكفي من الموارد للوحدة المكرسة للعمل من أجل افريقيا ، ويجب أن يعزز التنسيق فيما بين مختلف المجالات . وبهذا الخصوص أيضاً للمجتمع الدولي دور حاسم عليه أن يؤديه .

١٠٣ - وقالت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية إن الوثيقة TD/B/39(2)/11 قد خلصت بحق إلى أن هناك أسباباً ترغم افريقيا على مواصلة السعي إلى تحقيق التعاون

والتكامل . وللأسف فمن بين المنظمات الاقليمية التي يتجاوز عددها ١٠٠ منظمة في افريقيا هناك عدد قليل فقط يمكن اعتبار أنه حقق النجاح . وإن كان العديد من هذه المنظمات الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي يسعى إلى إقامة مناطق للتجارة الحرة كخطوة مؤقتة إلا أنه حتى هذا الهدف المحدود ظل بعيد المنال ، وهذه ظاهرة ليست قاصرة على افريقيا ولم يتوصل سوى الاتحاد الاقتصادي لغربي افريقيا والاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي إلى تحقيق منطقة للتجارة الحرة وافية بالحاجة . والمحاولات التي بذلت لإنشاء مناطق للتجارة الحرة فيما بين البلدان الافريقية تستحق الثناء ، ولكن مثل هذه المناطق لا بد أن تكون خالقة للتجارة وفاتحة للاسواق ومتفقة مع مبادئ مجموعة الغات .

١٠٣ - ولقد ساعدت مجموعات افريقية أخرى مثل اتحاد تنمية الجنوب الافريقي على تطوير الهياكل الاساسية الاقليمية ، وهذا مجال تهتم به الولايات المتحدة بشكل خاص ويمثل عقبة رئيسية أمام الروابط التجارية وسائر الروابط الاقتصادية فيما بين البلدان الافريقية . ولقد أسهمت الولايات المتحدة بأكثر من ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في المشاريع الاقليمية لإتحاد تنمية الجنوب الافريقي في مجال الهياكل الاساسية على مدى الاعوام الخمسة الماضية .

١٠٤ - وكان التعاون الاقليمي هاماً فإن العائق الرئيسي امام التنمية في افريقيا قد تمثل في الفشل في بناء مجتمعات تعتبر الطريق الى الثراء هو ذلك الذي يمر عبر انتاج القطاع الخاص وليس عبر الانشطة الحكومية أو شبه الحكومية . وقد أُبرزت هذه النقطة على نحو جيد في الوثيقة TD/B/39(2)/11 . ولا بد لغرادى الحكومات الافريقية من تولي القيادة في خلق بيئة تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره والوفاء بقدرته المحتملة . ويمكن تحقيق ذلك ، في جملة أمور ، من خلال اعتماد برامج للتكيف الهيكلي قد تكون شاقة في الاجل القصير ولكنها ضرورية للتنمية المستدامة في الاجل الطويل .

١٠٥ - وقالت إن الولايات المتحدة ستظل تعمل مع افريقيا في مواجهة العديد من تحديات التنمية في الاعوام المقبلة من خلال برنامج وكالتها للتنمية الدولية ، ومن خلال المساعدة الإنسانية ، والمعونة الغذائية ، ومن خلال صندوق التنمية لافريقيا ، ومن خلال التعاون مع البلدان النامية في الحيلولة دون تدهور البيئة ، والنهوض في نفس الوقت بالتنمية المستدامة . وفي سياق الدعم الخارجي ، قالت إن وفدها يشيد بحكومة اليابان لتنظيمها لمؤتمر طوكيو عن التنمية الافريقية ومشاركتها إلى جانب الامم المتحدة والتحالف العالمي من أجل افريقيا ، في رعاية هذا المؤتمر .

١٠٦ - وفيما يتعلق بالتعاون التقني فإنها أكدت على نقطتين هامتين . أولاً لا بد أن تكون هذه الانشطة جيدة التركيز ، وثانياً يجب اختيار هذه الانشطة بالتشاور الوثيق بين الاونكتاد والبلدان المانحة والبلدان الافريقية ، التي عليها أن تحدد الاولويات .

- - - - -